٨٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الأمانة العامة لديوان الزكاة

ورقة أساليب جباية الأنعام بالسودان

المشاكل الإدارية والحلول

التطور التاريخي لتطبيق الزكاة بالسودان :

طُبقت الزكاة في السودان بصورة رسمية إلزامية في فترات محددة ، الأولى كانت في عهد الدولة المهدية ، فبعد تحرير الأبيض عام ١٨٨٤م أصدر الإمام محمد أحمد المهدي منشوراً بتعيين أحمد سليمان أول أمين لبيت المال وحددت واجباته وسلطاته وأصبحت الزكاة تؤخذ و توزع تحت ولاية الدولة حتى عام ١٨٩٨م٠

أما الفترة التي تلت الثورة المهدية ، كانت الزكاة فيها تمارس بصورة فردية كفريضة دينية واستمر الحال على هذه الشاكلة حتى صدور قانون الزكاة في ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م ٠ فبالرغم من وجود القانون إلا أن أمر الزكاة كله كان يقوم على التطوع و الاختيار ٠ وفي ١٤٠٤هـ مارس ١٩٨٤م صدر قانون الزكاة و الضرائب ،و هو القانون الذي جعل أداء الزكاة إلزامياً على كل مسلم و أستعاد سلطانية الدولة عليها ٠ و من سلبياته ربط الزكاة بالضريبة و إلغاء كل الضرائب المباشرة ٠

جاءت المرحلة الثالثة في عام ١٠٤٦هـ و التي فصلت فيها الزكاة عن الضرائب ، فصدر قانون الزكاة لسنة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٩م الذي قرر إلزامية دفع الزكاة للدولة وجعل للزكاة ديواناً مستغلاً قائماً بذاته ، و أنشئت للجباية و المصارف إدارات متخصصة على مستوى الولايات ، إلا أن الجباية ظلت تمارس عبر الضرائب فيما يلي زكاة الأموال الأخرى غير الزروع التي تتولى الجباية فيها الحكومات المحلية " المجالس المحلية " ٠ إلى أن جاءت المرحلة الرابعة وصدور قانون الزكاة لسنة ١٩٩٠م الذي رسم للديوان شخصيته الاعتبارية ٠ ففي ود مدني وفي أول مؤتمر تداولي لمديري الديوان بمحافظات الولاية الوسطى الكبرى صدر أول توجيه بتولي ديوان الزكاة جميع أعمال الجباية ووقف جباية الزكاة بالوكالة عبر الضرائب و الضباط التنفيذيين و المجالس المحلية ٠

و المرحلة الخامسة هي مرحلة قانون الزكاة لسنة ٢٠٠٠م و التي نأمل أن تتميز عن سابقاتها بما يثبت دعائم هذه المؤسسة لتصبح مثالاً يحتزى للعالم الإسلامي ٠

المشكلة التي يراد بحثها :

ظلت الجباية الفعلية للأنعام تساهم بنسبة ضعيفة قياساً إلى حجم الثروة الحيوانية بالسودان ، فالسودان يعتبر من أكبر و أغنى البلدان العربية المنتجة للمواشي ، نسبة لموقعه الجغرافي في منطقة مراعي السافنا ٠ حيث ساهمت الأنعام بنسبة ٧,٩٪ من إجمالي الجباية للفترة من العام ١٤١٠هـ حتى ٢٠٠٠م (أنظر الجدول رقم "١") ،وهي نسبة ضعيفة لذلك يبذل الديوان الجهد لزيادة التحصيل

فكانت المؤتمرات و السمنارات ٠والتي خرجت بحزمة من التوصيات بعد أن شخصت مشكلة وعاء الأنعام في :-

١) عدم توحيد الحول ٠

٢) وعورة مناطق الجباية ٠

٣) التداخل الرعوي الحدودي بين الولايات ٠

٤) عدم وجود حظائر محكمة لحفظ الأنعام ٠

٥) مشكلة تسويق الأنعام ٠

٦) تفشي الجهل والأمية ٠

٧) نقص المعلومات الإحصائية ٠

٨) ضعف الخدمات التي يقدم للمكلفين ٠

٩) عدم توفر النواحي الأمنية ٠

١٠) نقص التدريب للعاملين عليها ٠

١١) النقص الحاد في وسائل الحركة ٠

١٢) مشكلة زكاة الخلطة ٠

١٣) النقص في القوى العاملة ٠

١٤) إخفاء المعلومات و التحايل بتقسيم الأنعام هروباً من دفع الزكاة ٠

وبعد النظر في هذه المشاكل يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات هي :-

أ/ الإمكانات المتاحة :

١/ القوى العاملة ٠

٢/ وسائل الحركة ٠

ب/ الميقات و المكان المناسبين :

١/ توحيد الحول ٠

٢/ التداخل الرعوي الحدودي ٠

٣/ المعلومات ٠

٤/ الأمن ٠

ج/ مشاكل التوزيع و التسويق :

١/ عدم وجود الحظائر ٠

٢/ مشكلة تسويق الأنعام٠

د/ المشاكل الدعوية :

١/ تفشي الجهل ٠

٢/ زكاة الخلطة ٠

المنهج المتبع في جباية الأنعام :

١/ الجباية المباشرة :

أول العام الهجري تبدأ حملات جباية زكاة الأنعام بمعظم ولايات السودان ، عندما تقصد فرق الجباية مناطق المرعى بعد أن تم تجهيزها بالدفاتر المالية ، و المواد الغذائية البترولية و القوة الأمنية و الخيام ومنشور القيمة النقدية لكل نوع من النعم ٠

تعسكر هذه الفرق في منطقة وسط المراعي و تتحرك في دائرة عريضة و تطارد قطعان المواشي و تحت حماية القوة الأمنية و تجبى الزكاة عن القطيع الواحد بما حدده الشرع ٠٠٠

نظراً لحرية الحركة بين المحافظات في الولاية الواحدة بين الولايات المختلفة في السودان ، تجتمع في المنطقة الواحدة أنعام من مناطق وولايات مختلفة من البلاد كمنطقة الصباغ في ولاية القضارف بالبطانة الكبرى هنالك حيث طيب الهواء و المرعى الطيبين في الفترة من شهر يوليو إلى شهر أكتوبر ، في هذه المنطقة تجتمع أعداد من الأنعام من ولايات النيل الأزرق ، سنار ، القضارف ، كسلا ، نهر النيل ، الخرطوم وولاية الجزيرة ٠ وهي ولايات تجبي الزكاة من أموال المكلفين في فترات مختلفة ، إذ يصادف أن تجبى الزكاة من أحد المكلفين قبل خروجه بشهرين إلى منطقة البطانة (محلية الصباغ و هي منطقة تقع في دائرة إختصاص ولاية القضارف لا يحق لغيرها من الولايات جباية الزكاة فيها) ٠ و يكتب في الإيصال المالي الدال على أخذ الزكاة عنه مؤرخاً بالشهور الميلادية ، و في البيان تكتب { عبارة عن كامل زكاة العام " الهجري " } ٠ و مع دخول عام هجري جديد أصبح ذاك الإيصال غير مبرئ لذمة المكلف في نظر من إلتقاه في البطانة من العاملين في ديوان الزكاة ولاية القضارف ٠ و هنا تنشأ النزاعات و الجدل حول ؛ عدم احترام الإيصالات الصادرة من الولايات الأخرى و اعتبار حولان الحول ٠ ولأن تزكية أموال أصحاب الأنعام بهذه الصورة تكون عن طريق الصدفة فقد يكون هذا المكلف ، لم يسدد زكاة العام الهجري الموضح في خانة البيان رغم وجوبها عليه من أول العام على ضوء الإيصال الأسبق في العام الهجري السابق ٠ كأن يسدد زكاة عام ١٤١٩هـ يوم ١٥ محرم ١٤٢٠هـ الموافق اليوم الأول من مايو ١٩٩٩م ، و حرر له إيصال في ذلك اليوم عبارة عن كامل زكاة الأنعام لعام ١٤١٩هـ ٠ فوجبت عليه زكاة عام ١٤٢٠هـ في المحرم من عام ١٤٢١هـ ، و لم يلتقيه الساعي و ما ذهب للديون لسداد زكاة أمواله حتى يوم ٦ ذو الحجة ١٤٢١هـ الموافق فبراير عام ٢٠٠١م عندما التقاه الجباة صدفة في ولايته و أخذوا الزكاة من أمواله و حرر له إيصال في ذاك التاريخ عبارة عن كامل زكاة عام ١٤٢١هـ و خرج بعدها إلى منطقة البطانة و في يوم ٦ ربيع ثاني ١٤٢٢هـ الموافق ٣٠ يونيو ٢٠٠١م ، أي بعد خمس شهور ، عندما قابله ساعي الزكاة من ولاية القضارف و أخذ من أمواله الزكاة عن عام ١٤٢١هـ باعتبار أن الإيصال الذي معه يجزئ عن العام ١٤٢٠هـ و أن عام ١٤٢١هـ وجبت الزكاة عنه من الأول من المحرم ١٤٢٢هـ ٠

تتحرك فرق الجباية بالولاية الواحدة بتجهيزات متساوية في كل المحافظات و أحياناً في كل المحليات لفترة غير محددة و في ميقات مختلف من محافظة لأخرى و أحياناً من محلية لأخرى ، فيمتد

العمل لفترة منتظمة لمدة أربعة أشهر و بعد نزول المطر تستمر الحملات على الاسفلت ، في الولايات الوسطى مثلاً لفترة تمتد لأكثر من شهرين ، مما يرهق بند المصروفات التسيير و الجباية ومصرف العاملين عليها و يعطل كثير من الآليات و القوى العاملة ٠

ب/ جباية الزكاة بواسطة الإدارة الأهلية :-

انتهج ديوان الزكاة في المرحلة السابقة نهج جباية زكاة الأنعام بواسطة الإدارة الأهلية بولايتي كردفان و دار فور الكبريين٠ إذ تسلم الإدارة الأهلية ممثلة في الشيوخ و العمد و الشراتي الإيصالات المالية لتزكية أموال منتسبيهم من المكلفين بزكاة الأنعام ، مقابل كامل مصروفات الجباية و نسبة من مصرف العاملين عليها وصلت إلى ٧٥٪ ٠

يتحرك المسئول في الإدارة الأهلية متجاوزاً الحدود بين الولايات و على امتداد تواجد أفراد القبيلة و ضمن مهام حياته المعتادة يباشر جباية الزكاة ٠ ويحرر لهم إيصالاً دالاً على جباية الزكاة عن ماله ، و تورد الجباية المتحصل عليها للديوان بعد خصم النسب المتفق عليها و ذلك في وقت يختاره العمدة أو الشيخ و لا وقت محدد لتسليم الدفاتر المالية ٠ مما يتسبب في كثير من المشاكل و المخالفات المالية التي اتبعها الديوان بإجراءات قضائية ٠

إن مرحلة الإدارة الأهلية ظلت مهمة لجباية الزكاة في فترة غياب المعلومة ، و زمان تأليف القلوب ، و طوعية الزكاة ، و لأن الإدارة الأهلية هي الأعلم بلغة مواطنيها ٠ وقد انتهج الديوان بعض المناطق أسلوب جباية الزكاة بالفرق المشتركة بين الديوان و الإدارة الأهلية ،ففي هذا النهج يقتصر دور الإدارة الأهلية على تمهيد الطريق للعاملين بالديوان إلى الوصول للمكلفين مقابل نسبة متفق عليها من مصرف العاملين عليها ٠ وهي مرحلة طبيعية سبيل الوصول لمرحلة إطلاع الديوان بواجباته و أداء المهام عبر العاملين عليها المعتمدين لدية ٠

كلا الأسلوبين لم يصل بالزكاة للحجم الحقيقي للزكاة لعدم وصفه في الاعتبار الإحاطة بالوعاء الكلي كهدف من أهدافه ، و لم يصل على قياس الأداء على حجم الأنعام بالبلاد ، لما يظهر التباين جلياً في حجم الجباية الكلية للولاية و تقدير حجم الأنعام فيها ، بناء على تقديرات وزارة الثروة الحيوانية ٠ على الرغم من أن هذا التقدير لا يمكن أن يعبر عن فعالية أو عدم فعالية الأسلوب المتبع في الجباية لوجود شروط النصاب في جباية الزكاة و الفئة بين الفئتين " الوقفي" في حجم الأنعام المملوكة للأفراد ٠ (أنظر الجدول رقم "٢")

النهج المستقبلي للديوان :-

تحقيقاً للشخصية الاعتبارية لديوان الزكاة ، لابد من اطلاع ديوان الزكاة بمهامه كاملة تخطيطاً و تنفيذاً لجباية زكاة الأنعام بالسودان ، تفصيلاً لقانون الزكاة لسنة ٢٠٠٠م ، وتحقيقاً لسلطانية الدولة على الزكاة ٠ فمن الحكمة وراء سلطانية الزكاة أن صاحب المال لو ترك لأداء الركن في أمواله ، فبعضهم يجهل نصابها الصحيح و يتلهى عن ميقاتها ، فالسلطان ينبهه إليها ٠٠٠ ويرشده إلى نصابها كما أنه يردع من يبخل بها و يحارب بسلطته شح النفوس ٠ و أي عمل منهجي ذو أهداف محددة لابد من

التخطيط له ، و تنفيذ ما خطط له من عمل باستخدام الإمكانات المتاحة استعمالاً أمثلاً ٠ لذلك صدر أمر من دائرة الجباية بالعمل على إعداد السجل العام للمكلفين بمن فيهم ، بالطبع ، أصحاب الأنعام ٠ كما أن دائرة الجباية هدفت إلى إعتبار فترة زمنية لكل وعاء زكوي بكل ولاية حسب طبيعتها ٠ كأن يخصص لولاية الجزيرة مثلاً شهري ديسمبر و يناير لجباية زكاة الذرة و فبراير و مارس لجباية زكاة الأنعام و أبريل و مايو لجباية زكاة عروض التجارة ، المستغلات " الثابتة" و المهن الحرة ، و في ولاية الجزيرة تجبي زكاة الفول خلال هذه الفترة و هو عمل لا يحتاج لتفرغ كامل للعاملين بالولاية و كذلك القمح أما القطن فتجبى زكاته عن طريق إدارة المشاريع الزراعية " الجزيرة و الرهد "٠

بعد إكمال السجل العام للمكلفين بزكاة الأنعام في كل ولاية و هو سجل يشمل اسم المكلف ، نوع النعم ، حجمها " آخر وعاء " ، المحلية ، القرية أو الفريق ، الشيخ أو العمدة أو الشرتاي ، تاريخ الزكاة بالسنة الشمسية ٠ يحول هذا السجل الخاص بالولاية المعنية للولايات المجاورة حتى تبدى الملاحيظ حول المعلومات التي تضمنها سجل الولاية المجاورة و الاعتراض على المكلفين الذين وردت أسماؤهم به الحجة المؤيدة ، وبعد الاستماع لدفوعات الولاية الأولى تحكم دائرة الجباية بما تراه ، و يكون حكمها نهائي و من بعد يصدر السجل العام للولايات بصورته النهائية ، كأن تتبادل ولايات الجزيرة ، سنار ، النيل الأزرق ، الخرطوم ، كسلا وولاية نهر النيل مع ولاية القضارف ، و مابين الخرطوم و نهر النيل ، وما بين الجزيرة و الخرطوم ، و ما بين سنار و النيل الأبيض و هكذا بين الولايات التي تشترك في الحدود ووجود شبهة تداخل بين الأفراد و الأنعام ٠ و باعتماد السجل العام للولاية ، تعيد الولاية حولان الحول للمكلفين على ضوء الفترة الزمنية المخصصة لكل ولاية و التي نرى ألا تتعدى الشهرين ، و تختار الولاية هذين الشهرين في فترة من العام الميلادي تضمن بقاء كامل المكلفين داخل الولاية ، حتى يخرج المكلف إلى المنطقة الرعوية خارج الولاية وهو يحمل ما يبرئ ذمته من الزكاة ٠ واعتماد الأوراق المصاحبة من الولايات الكبرى ٠

و ضبطاً للمعلومات فإن الولاية أو خلال فترة الجباية المحددة ، تتحرك على هدى المعلومة التي بالسجل و نوضع خطة لتغطية كامل مكلفيها و مراقبة مكلفي الزكاة بالولايات الأخرى ، حجم الوعاء الزكوي " عدد النعم " ، تاريخ السداد ،٠٠٠ و عبر شبكة المعلومات يمكن تبادل المعلومات لتعديل وعاء الزكاة للمكلفين في الولاية المعنية ٠ على ضوء هذه المعلومات يمكن تقدير الزكاة للأعوام القادمة ، لتصبح الزكاة المجباة كل عام تزيد أو تنقص عن العام السابق عن بنسبة معقولة ٠ هذا فضلاً عن أن المعلومات المطلوبة بهذا الأسلوب مرتبطة بعدد المكلفين و متوسط الملكية وفي ذلك إجابة على إتهام الزكاة بعدم الوصول للوعاء الكلي وأن حجم الجباية لا يتناسب و حجم الثروة الحيوانية بالسودان ٠

العقبات الإدارية التي تواجه الجباية :.

من خلال التوصيات التي خرجت بها مؤتمرات الأنعام ،ورش العمل و تقارير ديوان الزكاة بالولايات فإن المشاكل الإدارية يمكن حصرها في:

١/ الإمكانات المتاحة ٠

٢/ الميقات و المكان المناسب٠

٣/ مشكلة التسويق ٠

هدفنا من خلال خطة الجباية و التي إعتمدت على السجل العام للمكلفين و الوعاء الكلي للزكاة ، أن تتوصل لحلول هذه المشاكل بتنظيم أعمال الجباية و استخدام المتاح من إمكانات الاستخدام المثالي:

١/ الإمكانات المتاحة :-

كثير من الولايات يذكر من ضمن مشاكل الجباية النقص في القوى العاملة و عدم تدريبها ، و النقص في وسائل الحركة المؤهلة التي تمكن من الوصول إلى مناطق الأنعام الوعرة ٠ و هذه الشكوى ترجع إلى التحرك لجباية زكاة الأنعام من غير هدى و لا سجل منير ، إذ تظل وسائل الحركة تنهب في الأرض و تعود من غير أن تجبي زكاة تقابل المصاريف التي صرفت و البدلات التي استحقت و الإهلاك الذي أصاب وسيلة ، الحركة خاصة أن المصروفات هذه محسوبة بنسب محددة من حجم الجباية و في بعضها قدرت تقديراً ٠

ونحسب أن السجل العام للمكلفين الذي يحمل عنوان المكلف و حجم الوعاء الزكوي يوفر كثير من الجهد الذهني و البدني ٠ ففي الفترة المحددة للنعام بالولاية " شهران " و مع ضمان وجود كامل المكلفين بالولاية ، يمكن توظيف كل المتاح من وسائل الحركة الفاعلة و القوى العاملة صاحبة الخبرة للوصول لكل المكلفين و جباية الزكاة الشرعية ٠

٢/ الميقات و المكان المناسب للجباية :-

اشتكى كثير من العاملين بالزكاة في السودان من :-

١/ عدم توحيد الحول للأنعام ٠

٢/ التداخل الرعوي الحدودي ٠

٣/ المعلومات٠

٤/ الأمن ٠

وهي ما رأين أن ننهج لمعالجتها النهج التالي :

١/ حولان الحول :-

يترك لكل ولاية تنظيم حملات الجباية في الميقات الذي يناسبها وذلك بشرط ضمان وجود المكلفين في تلك الفترة من السنة داخل الولاية ٠ مع توجيه الولايات باحترام الأوراق الرسمية الصادرة من أي ولاية أخرى ٠ و إذا حدث و خرجت الأنعام من الولاية و لم تستطع جباية الزكاة عنها في ميقاتها فإن الولاية الأخرى عليها تزكيتها وردها للولاية صاحبة الامتياز مع تحديد نسبة تخصم لصالح الولاية الجابية لمقابلة مصروفات التسيير والجباية و مخصصات العاملين عليها ، و في ذلك حثاً للولايات على جباية كامل الزكاة حسب السجل وفي الميقات المحدد للأنعام ٠

٢/ التداخل الرعوي الحدودي :-

بتنظيم حجم الوعاء و اسم المكلف و تبعيته و احترام الإيصال الزكوي من قِبل الآخرين تصبح الحقوق لجميع الأطراف محفوظة وبذلك لن يكون للتداخل الحدودي دور في إعاقة الجباية بالولاية المعنية ٠ كما أن تفاوت الأسعار لن يشجع أصحاب الأنعام لدفع زكاة أموالهم خارج الولاية ، فقد أصبحت الولاية حريصة على الوصول لمكلفيها قبل نهاية الفترة المحددة للأنعام ٠

٣/ المعلومات :-

إن الولايات لن تكون بهذه الخطة معنية فقط بمعلومات دائرة اختصاصها بل تهتم بأي أموال دخلت في دائرتها برصد البيانات كاملة و إتاحتها لغيرها عبر الشبكة للولايات الأخرى ٠ و في ذلك ضبط لتهرب المكلفين و عدم كشفهم لكامل أموالهم و من خلال هذه المعلومات يمكن إدارياً تمييز الولايات التي تمارس الجباية من داخل المكاتب عن التي تقف ميدانياً على حجم الوعاء الزكوي ٠

٤/ الأمـــن :-

تشتكي الولايات الغربية من المشاكل الأمنية ، و في حرية تحديد ميقات زكاة الأنعام متسع لاختيار الميقات الذي يمكن الوصول فيه للمكلفين دون التعرض للخطر ، و إذا كانت الأنعام في منطقة غير آمنة طوال العام لا تخرج منها للمناطق الآمنة فهذه الأموال تصبح خارج وعاء الزكوي لأن ما يتاح للديوان هو التأمين في حدة الأدنى و هي القوة المسلحة من الحرس الشخصي ٠

٣/ مشكلـــة التسـويق :-

أكدت سياسة المصارف على توزيع الجباية العينية على الفقراء و المسكين في شكل مشاريع إعاشة ، و في تنظيم خطة التوزيع في وقت الجباية لن يحتاج الديوان إلى جهد يبذل في الحظائـــر و الراعي و مصروفات المياه و الترحيل ٠٠٠ هذا فضلاً عن أن أخذ القيمة حسب منشور الأنعام السنوي لا خلاف من حيث الحكم الفقهي لمن أراد أن يفدي أنعامه من المكلفين ٠٠٠

حلاً للمشكلات الإدارية بعاليه نرجو أن نوصي بالآتي :-

١. يتولى ديوان الزكاة بكل ولايات السودان جباية زكاة الأنعام من المكلفين مباشرة بواسطة العاملين عليها بالأصالة ٠
٢. تحدد كل ولاية تاريخ بداية و نهاية حملة جباية زكاة الأنعام في فترة لا تتجاوز الشهرين الشمسيين واضعة في الاعتبار و وجود جميع المكلفين المعتمدين في سجل الأنعام داخل الولاية ٠
٣. إكمال السجل العام لمكلفي زكاة الأنعام في فترة لا تتعدى الأول من شهر أغسطس ٠
٤. تصميم إيصال لجباية زكاة الأنعام يحمل بيانات إضافية قبل حولان الحول و القيمة النقدية للجباية العينية هذا فضلاً عن ولاية التسجيل ٠
٥. استنفار كامل للعاملين بالجباية و جميع الآليات لتنفيذ حملة الأنعام خلال الفترة المحددة لجباية زكاة الأنعام ٠

٦. تسجيل حولان الحول في الإيصال المالي الذي يحرر للمكلفين بغض النظر عن تاريخ أخذ آخر زكاة عن أموالهم ٠

٧. أي مكلف حال على أمواله حولاً و لم تزل في ولايته وخرج منها لولاية أخرى ، تؤخذ الزكاة عنها وترد الحصيلة المجباة لولايته بعد خصم ٥٪ كمصروفات تسيير و ٧٪ مصروفات جباية و ١٥٪ لمصرف العاملين عليها ٠ تورد المبالغ المتبقية هذه في مصارفها الأخرى و لا تعتبر جباية جديدة ، و ترصد الجباية الكلية في تقرير الولاية الجابية و لا تظهر في تقرير المصارف إلا القدر الذي خصم للتسيير و العاملين عليها الشيء الذي خصم من نصيب الولاية الأولى ٠

٨. يعتبر أمين الولاية مسئولاً أمام الأمين العام عن أي مخالفة للتوجيه باحترام و اعتماد الإيصالات الصادرة من الولايات المجاورة و حولان الحول الموضح في الإيصال المالي للمكلف ٠

إعداد الإدارة العامة للجباية

بسم الله الرحمن الرحيم

جدول رقم (١) يوضح حجم مساهمة زكاة الأنعام في الجباية الكلية للزكاة عبر السنوات (بملايين الدينارات)

العام	١٤١٠	١٤١١	١٤١٢	١٤١٣	١٤١٤	١٤١٥	١٤١٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	الجملة
جباية الأنعام	٠,٣٨	٠,٨٨	٦,٢٨	٢٩,٣٨	٧٧,٤٨	١٢٩,٧٤	٢٤٥,٣٤	٥٣٧,٤٤	٥٥٠,٩٤	٨١٢,٧	١,١٧٨,٤٧	٣,٥٦٩,٠٣
الجباية الكلية	٢٧,٧	٥٧,٤	١٩٢,٢	٣٨٢,٥٨	٨٣٤,١٥	١,٧١٤,٠٨	٣,٤٧٩,٢	٧,١٧٩,١	٨,٧٢٨,٤٣	١٠,٨	١١,٩٠٩,٩٣	٤٥,٣٠٤,٧٧
النسبة	%١,٤	%١,٥	%٣,٣	%٧,٧	%٩,٣	%٧,٥	%٧,١	%٧,٥	%٦,٣	%٧,٥	%٩,٩	%٧,٩

بسم الله الرحمن الرحيم

جدول رقم (٣) يوضح احصائية الأنعام بالسودان وفق المعلومات من الولايات لعام ١٩٩١م

الولاية	الإبل	البقر	الأغنام		الجملة	النسبة	المساهمة في جباية
	العدد	العدد	ضأن	ماعز			عام ٢٠٠٠م
الجزيرة	١٥٥١٦	٦٣٩٩٠٣	١٣٤٩٠٠٠	٦١١٨٥٨	٢٦١٦٢٧٧	%٤,٣	%٥,٩
القضارف	٤٥٠٠٠٠	٧٧٤٠٠٠	١٣١٠٠٠٠	٦١١٠٠٠	٣١٤٥٠٠٠	%٥,٢	%٥,٩
كسلا	٩٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٤٠٥٠٠٠	%٠,٧	%٤,٨
البحر الأحمر	١١٧٩٨٠	٩٧٦٦٣	٤٩٦٧٣٨	١١٣٠٧٠٩	١٨٤٣٠٩٠	%٣	%٠,٧
سنار	٣٧١٠٠٠	١١٣٥٠٠٠	٩٦٠٠٠٠	٦٢٠٠٠٠	٣٠٨٦٠٠٠	%٥,١	%٥
النيل الأزرق	١١٥٧	٦٤٣٣٥	٣٧٢٣٤٠	١٨٦١٧٠	٦٢٤٠٠٢	%١	%١,٤
النيل الأبيض	٢٠١٥٥٥	٢٥٠٦٩٥٠	١٨١٢٣٩٦	٩٠٦١٩٤	٥٤٢٧٠٩٥	%٨,٩	%٤,٥
الشمالية	٤٧٦	٣٦١٨	١٦٠٨	٨٠٤	٦٥٠٦	-	%٠,١
شمال كردفان	٨٤٤٧٣٣	٢٢٧٣٩٥	١٦٥٥٣٩٥	١٥٧٨٢٩٧	٤٣٠٥٨٢٠	%٧	%١٣,٨
غرب كردفان	١٥٣٤٠٠٠	٣٦٢٤٠٠٠	٣٨٥٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠	١٠٦٠٨٠٠٠	%١٧,٤	%٧,٣
جنوب كردفان	٢٠٥٠٠٠	٢١٣٥٠٠٠	١٥٣٣٣٣٤	٧٦٦٦٦٦	٤٦٤٠٠٠٠	%٧,٦	%٤,٣
شمال دار فور	٣٣٩٠٠٠	٩٧٤٠٠٠	٣١٤١٠٠٠	٣٣٣٨٠٠٠	٧٧٩٢٠٠٠	%١٢,٨	%٧,٢
غرب دارفور	٦٨٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	٤٢١٨٠٠٠	%٦,٩	%١١
جنوب دارفور	٢١٥١٠٠	٧١٦٢٣٠٠	٢٦٢٩٣٠٠	٢٠٩٥٦٠٠	١٢١٠٢٣٠٠	%١٩,٨	%٢١,٥
نهر النيل	١٠٥٠	-	٢٦٦٦٧	١٣٣٣٣	٤١٠٥٠	%,١	%,٩
الخرطوم	-	-	-	-	-	-	%٣,٥
الرنك	١٥٠	٢٨٠٠٠	١٠٥٠٠٠	١٢٠٠٠	١٤٥١٥٠	%,٢	%٢,٢
الجملة	٤٤٥٩٧١٧	٢١١٣٢١٦٤	٢٠٥٤٢٧٧٨	١٤١٨٠٦٣١	٦٠٣١٥٢٩٠	%١٠٠	% ١٠٠
النسبة المئوية	%٧,٣	%٣٤,٦	%٣٣,٧	%٢٤,٤	%١٠٠		